مبادرةُ الحزامِ والطريقِ الصينيّة وتأثيرُها في مَكانةِ الصين الدُوليّةِ

أ.م.د سليم كاطع علي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/
جامعة بغداد

https://doi.org/10.61353/ma.0060235

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٦/٢٧ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٨/٢١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٩/٣٠

يهدف البحث إلى دراسة مبادرة الحزام والطريق الصينية وتحليلها ؛ لأنَّـها تمثل تحولاً نوعياً في استراتيجية الصين الرامية ؛ لتعزيز علاقاتها مع دول العالم وتطويرها ، إذ بدأت الصين في توظيف إمكاناتها ، وتسخير وسائلها ؛ لتحقيق هدفها الاستراتيجي في زيادة نفوذها الإقليمي والدولي عبر بناء شراكات استراتيجية مع دول العالم بعيداً عن سياسات المحاور والتحالفات ، مركزةً على الجانب الاقتصادي فيها، مع عدم تجاهل التأييد السياسي لها في كثير من القضايا، وانطلقت إشكالية الدراسة من بيان أهمية مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتأثيراتها وتداعياتها بوصفها مشروعاً اقتصادياً، يعكس الرؤية الاستراتيجية الصينية الجديدة، وبشكل يعمل على إعادة طبيعة التوازنات في العالم ، بما يمهد لاحتلالها مكانة متميزة في النظام الدولي، سيما وأنّ الصين تعمد إلى توسّيع انتشارها في العالم، ليس في المجالَين الاقتصادي والثقافي فحسب، بل في المجالَين الدبلوماسي والدفاعي أيضاً، مما يعزز من مكانتها في إطار سياسات التنافس الإقليمي والدولي، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنَّ الصين سعت إلى توظيف استراتيجية القوة الناعمة من خلال مبادرة الحزام والطريق، إعتماداً على القوة الاقتصادية والتجارية والاستثمار الخارجي، بهدف تعزيز نفوذها ، وتمددها في كثير من المناطق، وبما يتفق وطموحاتها في الظهور كقوة عالمية.

The Research aims at studying and analyzing the Chinese Belt and Road Initiative, as it represents a qualitative shift in China's strategy to strengthen and develop its relations with the countries of the world. The axes and alliances focus on the economic aspect of them, while not ignoring the political support for them in many issues. The problem of the study started from the statement of the importance of the Chinese Belt and Road Initiative, and its effects and repercussions as an economic project that reflects the new Chinese strategic vision, and in a way that works to restore the nature of balances in the world in a way that paves the way for It occupies a privileged position in the international system, especially as China is expanding its presence in the world, not only in the economic and cultural fields, but also in the diplomatic and defense fields, which enhances its position within the framework of regional and international competition policies. The study came to the conclusion that China sought to employ a soft power strategy through the Belt and Road Initiative, relying on economic power, trade and foreign investment, with the aim of enhancing its influence and expansion in many regions, and in line with its ambitions to emerge as a global power .

الكلمات المفتاحية: أكزام والطريق، التنافس الدولي، التوازن، المكانة الدولية، النظام الدولي.

المقدمة

شهد النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي، كثيراً من التداعيات والمتغيرات التي تركت آثارها سواء في بنية النظام الدولي، أم على مستوى العلاقات بين الفواعل الإقليمية والدولية، وبالشكل الذي أثر في خيارات السياسة الخارجية للدول الكبرى، بهدف المحافظة على ديمومة وجودها ، ومواجهة الضغوطات التي شهدتها المرحلة الجديدة ، وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وتُعدّ الصين في مقدمة الدول التي اتجهت نحو إجراء تغييرات جوهرية في إطار سياستها الخارجية ، وبما يجعلها قادرة على التأقلم مع المتغيرات الجديدة، وتوظيف الفرص التي نتجت عن انتهاء المواجهة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وبما يحقق الطموحات الإقليمية والدولية للصين ؛ كونها أحدى القوى الكبرى الصاعدة في التفاعلات الإقليمية والدولية.

فالصين التي جاءت من الصفوف الخلفية للاقتصاد العالمي، أصبحت واحدة من القوى الاقتصادية الصاعدة، ليس من زاوية حجم اقتصادها فحسب؛ بل من زاوية فعاليته على الصعيد الدولي، من خلال دوره العالمي في مجالات التجارة والاستثمار، وإنَّ اقتصاد هذه الدولة يتجه ليصبح اقتصاداً صناعياً متقدماً، ومن المنطقي أن تعمل الصين على صياغة علاقات ذات أبعاد متعددة تجاه مناطق العالم المختلفة، لا سيما وأنَّ الصين أصبحت مستورداً كبيراً للنفط، وفي ضوء محدودية احتياطاتها النفطية، وضخامة حجم استهلاكها.

إذ دفع التطور والنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين في السنوات الأخيرة إلى البحث عن مصادر وإمدادات النفط والمواد الخام، وهذا ما انعكس بوضوح على التوجه الصيني تجاه الخارج ، إذ أنَّ معدلات النمو المرتفعة في الصين دفعتها إلى ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من الطاقة (النفط والغاز) لتحقيق أمن الطاقة، سيما إذا علمنا أنَّ الطلب الصيني على الطاقة أخذ يزداد، إذ تحولت الصين منذ عام ١٩٩٣ من دولة مكتفية ذاتياً للنفط إلى دولة مستوردة له، وأصبحت منذ عام ٢٠٠٤ ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية البحث:

تتحدد أهمية الدراسة من أنَّ مبادرة الحزام والطريق الصينية ليست مبادرة سياسية لبناء اواصر صداقة بين الشعوب الصين والشعوب الأخرى ، فهذه المبادرة هي مشروع عملاق يربط اوربا بافريقيا بآسيا مرورا بالشرق الأوسط ، وهو ربط لمصادر الطاقة مع مستهلكي الطاقة وربط المنتجين بالمستهلكين للمنتجات ، وتحسين البنى التحية وتقليل البطالة.

إشكالية الدراسة

انطلاقاً من مكانة وتأثير الصين في سياق العلاقات الدولية، وكونها أحد أركان المنافسة الاقتصادية الدولية، تتحدد إشكالية الدراسة في بيان دور مباردة الحزام والطريق الصينية، وأهميتها وتداعياتها بوصفها مشروعاً اقتصادياً يعكس الرؤية الاستراتيجية الصينية الجديدة، وذهبت الإشكالية للإجابة على مجموعة من التساؤلات منها: ما هو مفهوم مبادرة الحزام والطريق الصينية؟، وما هي الأبعاد الرئيسة للمبادرة؟، وما أهمية المبادرة في السياسة الخارجية الصينية؟.

فرضية الدراسة

تستند الدراسة على فرضية مفادها: أنَّ الإدراك الاستراتيجي الصيني لأهمية دور الصين ونفوذها في التفاعلات الإقليمية والدولية، جعل من مبادرة الحزام والطريق المحرك الأساس للسياسة الصينية داخلياً ، وعلى مستوى الدبلوماسية الصينية خارجياً، لديمومة مستوى النمو الاقتصادي ، ولخدمة مصالحها الاقتصادية في مناطق العالم المختلفة.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات العلمية التي تناولت مبادرة الحزام والطريق الصينية ، سواء من حيث المفهوم أم من حيث الأبعاد والأهداف، وتداعيات المبادرة على المكانة الدولية للصين ؛ كونها دولة كبرى لها تأثيرها الفاعل في التفاعلات الإقليمية والدولية، ولعل من أهم تلك الدراسات:

١. اميرة احمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية ـ الأهداف ـ المكاسب، في كتاب: مجموعة باحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٩.

إذ تناول الكتاب الاطار المفاهيمي والتطور التاريخي لمبادرة الحزام والطريق الصينية ومدى تحقيقها لطموحات الصين، انطلاقاً من أبعاد الاستراتيجية الصينية في هذا الاطار وفي مقدمتها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

٢. لو وي، طريق الحرير القديم والجديد، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨. والذي تناول الجانب التاريخي للمبادرة، وطبيعة التحولات الاقتصادية والسياسية والأمنية ، التي رافقت مبادرة الحزام والطريق الصينية، وكيفية توظيف الصين لقوتها الناعمة في إطار تلك المبادرة.

٣. هند زياد نافع، أبعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور" مبادرة الحزام والطريق" تجاه دول منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٠٢٠. إذ تناولت الدراسة مفهوم مبادرة الحزام والطريق الصينية والخلفية التاريخية لمشروع الحرير القديم، وطبيعة الدوافع الصينية من تلك المبادرة ولا سيما تجاه منطقة الخليج العربي، نظراً لأهمية دول المنطقة في سياق الاستراتيجية الصينية الرامية إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول المنطقة كونها مصدراً للطاقة العالمية.

٤. وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم، ترجمة: رشا كمال، القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٧. تناولت الدراسة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وأهم التداعيات المترتبة على تلك المبادرة، كونها مبادرة اقتصادية ومشروع للتنمية، وتعزيز الشراكة والتعاون مع دول العالم.

٥. واثق علي الموسوي، مبادرة الحزام والطريق: بين المفهوم والسياسة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠. تناولت الدراسة مفهوم مبادرة الحزام والطريق الصينية والخلفية التاريخية للمبادرة، ومدى قدرة الصين في تحقيق أهداف المبادرة وبما يحقق طموحاتها في تعزيز نفوذها ودورها في التفاعلات الإقليمية والدولية.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة في ضوء الاشكالية والفرضية على ثلاثة مباحث رئيسة :

المبحث الأول: مبادرة الحزام والطريق الصينية: الجذور والتطور.

المبحث الثاني: أبعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية.

المبحث الثالث: تأثير مبادرة الحزام والطريق في مكانة الصين الدولية.

المبحث الأول: مبادرة الحزام والطريق الصينية "الجذور والتطور"

تُعدّ مبادرة الحزام والطريق الصينية إحياءً لفكرة طريق الحرير القديم، إذ كان عبارة عن شبكة من الطرق تسلكها القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين ، وآسيا الوسطى ، وبلاد الفرس والعرب واوربا، وكان الحرير من أهم البضائع التي كانت تصدرها الصين[١]، وتعود بداية طريق الحرير إلى حكم سلالة هان في الصين قبل حوالي مائتي سنة قبل الميلاد، وقد اطلق عليه هذا اللقب عام ١٨٧٧ من قبل العالم الجيولوجي الالماني البارون (فرديناند فون ريشتهوفن)، وقد كان لطريق الحرير دور كبير في ازدهار كثير من الحضارات القديمة، مثل المصرية، الصينية، الرومانية، والهندية، والتقاء الثقافات والتبادل الفكري والثقافي، وتعلم اللغات ، وتقاليد البلدان التي سافروا عبرها، ومارس دروا كبيراً في نمو كثير من المدن الساحلية حول الموانئ المحاذية للطريق، وقد توقف كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية[٢].

ويشكل "الحزام" الممرات البرية ، ويمثل "الطريق" مجموعة خطوط الملاحة للشحن البحري، فضلاً عن تطوير البنى التحتية للمناطق الغربية من الصين ، ورفع المستوى المعيشي ، وإخراج شعوب هذه المناطق من العزلة ، التي طالما انتقد المجتمع الدولي الصين في معاملتها ، وتحديداً في مناطق التبت ، ومناطق الايغور من غير شعوب قومية الهان الصينية[٣].

وبذلك تكون الصين قد أحييت ما لقب في الماضي بطريق الحرير القديم بوصل المدن النائية غير المتطورة في الصين بقارة أوروبا من خلال اسيا الوسطى بحزام اقتصادي، مع إضافة طريق الحرير الجديد للملاحة البحري للقرن الحادي والعشرين ، الذي يصل مناطق

جنوب شرق آسيا بالمقاطعات الجنوبية الصينية عبر الموانئ البحرية وخطوط السكك الحديد، وعبر الباكستان واندونسيا مرورا بمضيق ملقا ، بتجاه الهند ومن ثم شرقاً بتجاه الخليج العربي ومنه إلى خليج عدن والوصول إلى سواحل افريقيا الشرقية من عبر موانئ جيبوتي وكينيا وتنزانيا.

خريطة رقم (١)

مسارات طريق الحرير القديم

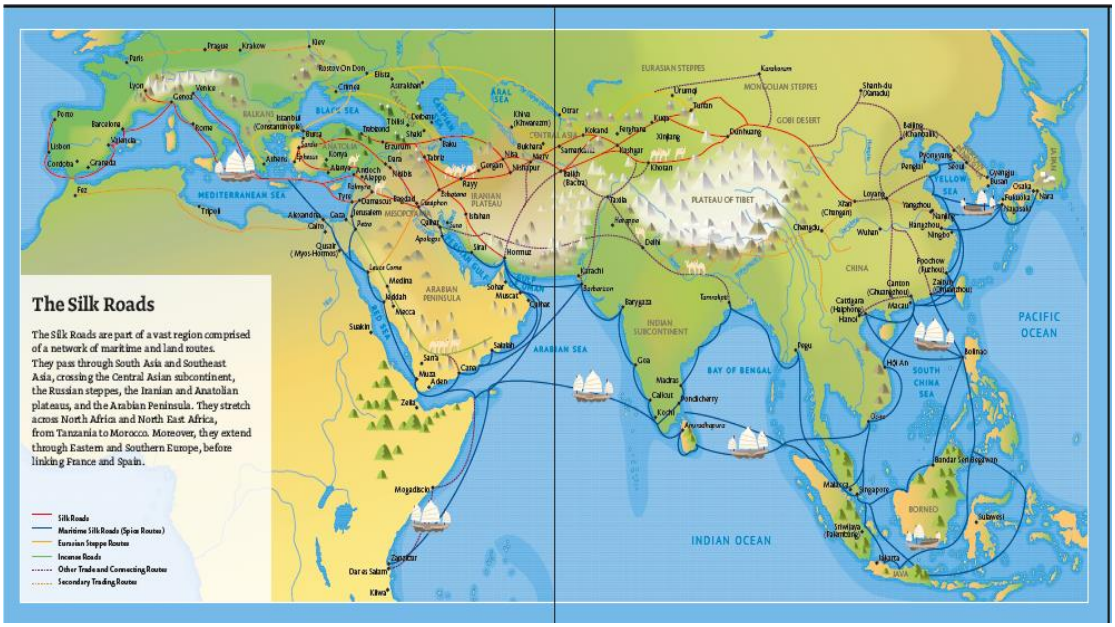

المصدر: لمحة عن طريق الحرير، على الرابط:

https://ar.unesco.org/silkroad/lmht-n-trq-alhryr

ويعود أصل فكرة إعادة إحياء طريق الحرير في الصين إلى رئيس الوزراء الصيني الاسبق (لي بنغ) الذي طرح أثناء زيارته إلى دول آسيا الوسطى في عام ١٩٩٤، هذه الفكرة بقوله:" من المهم أن يكون هناك انفتاح شامل للنسخة الحديثة لطريق الحرير"[٤].

وقد تبنى الرئيس الصيني الاسبق (جيان زيمين) مشروع بناء طريق الحرير الجديد ، أو ما يسمى "الجسر البري الآورآسيوي" في عام ١٩٩٦، بعد نشر دراسة تفصيلية من قبل معهد شيللر (مركز البحوث العالمي) في عام ١٩٩٢، عن المشروع ومسارات الطريق في

قارات آسيا وافريقيا واوربا، ثم جاءت الفكرة واضحة من قبل نائب رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين (شو شن دا)، الذي قدّم مقترحاً إلى وزارة التجارة الصينية تحت عنوان " خطة مارشال الصينية" في عام ٢٠٠٩، مقتبسة من خطة مارشال لوزير الخارجية الامريكي الأسبق جورد مارشال لمساعد الدول الاوربية في إعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصادها من جديد[٥].

وفي هذا السياق، طرح الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أثناء زيارته إلى إندونيسيا واربع دول في آسيا الوسطى في تشرين الأول عام ٢٠١٣، استراتيجية " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، (المعروف اختصاراً بالحزام)، و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، (المعروف اختصاراً بالطريق)[٦]، وأثناء مشاركته في الاجتماع غير الرسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أيبك)، في شهر تشرين الثاني من العام نفسه، دعا الرئيس الصيني إلى تأسيس " طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين"، وأصبحت منطقة جنوب شرقي آسيا (الآسيان) محوراً هاماً في طريق الحرير البحري الجديد مثلما كانت عليه في الماضي[٧].

وعليه، أصبح مشروع الحزام والطريق واقعاً ملموساً لا سيما وأنَّ أكثر من (٦٠) دولة من القارات الثلاثة وافقت على الدخول فيه، بتعداد يصل إلى نحو (٤) مليارات نسمة، وبما يشكل نسبة (٦٥%) من مجموع سكان العالم، وبإجمالي لاقتصادات تتجاوز نحو (٢٠) تريليون دولار، مما يجعله مشروع القرن الاقتصادي[٨].

وتهدف المبادرة الصينية إلى خلق استراتيجية لإحداث تحول في طبيعة نموذج التنمية الصينية ومحاولة لإحياء الحلم الصيني في مقابل "الحلم الأمريكي" مع الفارق الثقافي الكبير بين الحلمين، وتفعيل مؤسسات الدولة ، وتطهيرها من الفساد المستشري وتعزيز القوة الناعمة ، والانفتاح والتعاون في العلاقات الدولية واعتماد الدبلوماسية السلمية ، وتنويع مصادر الطاقة ، والحد من اعتماد الفحم ، وتبني مبدأ المنفعة المتبادلة في التعاون مع بقية الدول بدلاً عن مبدأ الربح والخسارة[٩]، وتحدث الرئيس الصيني في ٣ تشرين الأول عام ٢٠١٣ في البرلمان الاندونيسي عن بناء مجتمع المصير المشترك للصين ، ودول آسيان طرح فكرة البناء المشترك لطريق الحرير البحري على أن تتفق هذه الأفكار مع الطموح التنموي العالمي

، وأن تتمسك بروح التعاون الإقليمي المنفتح ، وتسعى لحماية المنظومة العالمية للتجارة الحرة واندماج الأسواق[١٠].

وينقسم مشروع الحزام والطريق إلى خمسة ممرات ، أو طرق دولية رئيسة، ثلاثة منها برية وطريقين بحريين وهي[١١]:

١. طريق الحرير الشمالي: ويمتد من الصين إلى اوربا مروراً بسيبيريا جنوب روسيا وصولاً إلى بحر البلطيق.
٢. طريق الحرير الوسطى: ويمتد من الصين عبر آسيا الوسطى مروراً بإيران وشبه الجزيرة العربية وانتهاء باوربا.
٣. طريق الحرير الجنوبي: ويمتد من الصين نحو جنوب آسيا إلى الهند.
٤. الطريق البحرية الغربية: ويمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مروراً ببحر العرب والبحر الاحمر وصولاً إلى البحر الابيض المتوسط.
٥. الطريق البحرية الجنوبية: ويمتد من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهادئ.

خريطة رقم (٢)

طريق الحزام والطريق والدول الأطراف

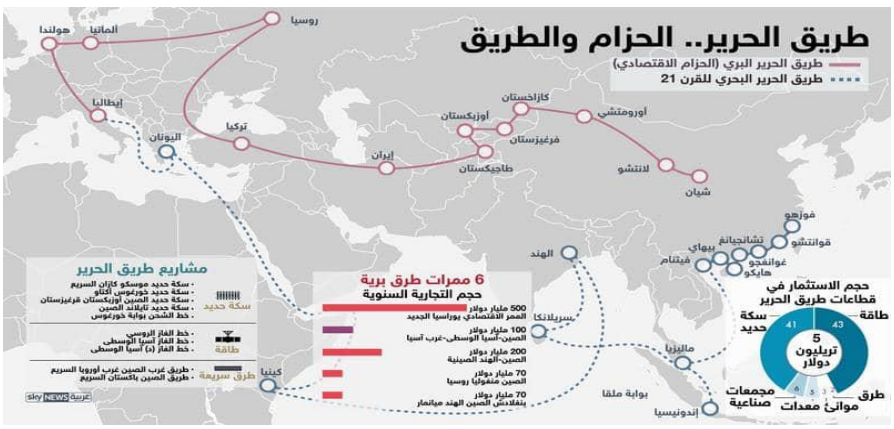

المصدر: إنفوغرافيك..ما هو طريق الحرير الجديد؟، موقع سكاي نيوز عربي، ١٧ يوليو ٢٠١٨، على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/infographic/1164907

استقطبت الصين منذ إعلان مبادرة الحزام والطريق على أكثر من أربعين دولة ، تمكنت من توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم للتعاون ، وأعربت أكثر من مائة دولة عن رغبتها في

المشاركة بشكل ، أو بآخر في هذه المبادرة[١٢]، ويأتي هذا الاستقطاب بعد الأزمة المالية ، التي عصفت بكثير من الدول ، التي تقع ممرات المبادرة ، وجعلتها تبحث عن تحالفات إقليمية ، ودولية مختلفة ؛ لضمان استقرار اقتصادياتها المحلية من الانهيار المفاجئ استقطاب الصين لكثير من الدول ؛ بسبب وعود الصين إلى الاستثمار المباشر في البنى التحتية والأساسية، التي تخدم مصلحة الصين في إنجاح مبادرتها وتخدم الدول المستفيدة من هذه الاستثمارات ، التي سترفع من معدلات الدخول وتخفض مستويات البطالة هذا على المدى القريب، وستقوي الاقتصاد المحلي الذي سوف يستفيد من التجارة العابرة وبدائل الطاقة ، فضلاً عن ارتباط الاقتصاد باقتصاديات أخرى مختلفة وقوية على المدى البعيد، وهذا بدوره يعطي استقراراً للعملات عامة والعملات ، الاسيوية بشكل خاص.

وعليه، فإنَّ مبادرة الحزام والطريق تمثل شبكة شراكات عالمية الهدف منها تهيئة بيئة دولية ملائمة لدعم التنمية والاستراتيجية الوطنية الصينية، وجعلها نافذة جديدة للصين ؛ لتعزيز الانفتاح والتعاون مع دول العالم، وهو ما يعني حماية المصالح الخارجية للصين بفاعلية ومشروعية ، لاسيما وأنَّ الصين تلتزم في سياستها الخارجية بمسارات التنمية السلمية في معالجة تهديدات الأمن غير التقليدية تحديداً في الدول النامية، وهذا الأمر يؤشر إمكانية تحوّل الصين من "مشارك" في القواعد الدولية، نحو "صانع للقواعد"، الحاكمة للنظام الدولي[١٣].

المبحث الثاني: أبعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية

تنطلق الصين من أهداف واعتبارات عدّة في طرحها لمبادرة الحزام والطريق، فعلى الرغم من أنَّ الأهداف المعلنة لهذه المبادرة قد تسهم في مساعدة الدول المعنية بهذه المبادرة، إلّا أنَّ للصين دوافع أكبر وأكثر جدية لديمومة مصالحها ؛ كونها صاحبة أكبر شعب في العالم والمترامية الأطراف والمحاطة بسبع عشرة دولة جارة ، وذات النفوذ الدولي، والمنافس الأول للولايات المتحدة وصاحبة أكبر نمو اقتصادي، إذ سعت الصين لتكون دولة عظمى منذ بداية القرن الحادي والعشرين ؛ لتصبح دولة منتجة لاقتصاد متقدم تقنياً ذات القيمة المضافة العالية المدعوم بتكنولوجيات متقدمة، فضلاً عن منتجاتها التقليدية مستفيدة من العولمة وازدهار التجارة العالمية من دون محاولة اقناع الآخرين بالايديولجية الصينية ،

وتصدير التجربة الاشتراكية لهم، ويمكن تحديد أهداف الصين من مبادرة الحزام والطريق بمجموعة من الأهداف هي:

أولاً: الأبعاد الاقتصادية

تعدّ الأهداف الاقتصادية والتجارية المحرك الرئيس لمبادرة الحزام والطريق لاسيما بعد وصول الرئيس الصيني شي جين بينغ للسلطة عام ٢٠١٣ ، ومحاولته إعادة إحياء إجراءات الإصلاحات الاقتصادية، التي تختلف عن الإصلاحات التي سبقته، عبر خلق نظام اقتصادي جديد يعتمد منظمة التجارية العالمية ، ونظام العولمة التجاري اللذين استطاعت الصين الاستفادة منهما بشكل جعلها عنصراً دوليّاً متميزاً.

إذ تحاول الصين جعل مبادرة الحزام والطريق ، وتحت شعار صنع في الصين معياراً دولياً ؛ لتحوّل الصين من حضارة الزراعة إلى حضارة الصناعة والمعلوماتية ، ودفع المؤسسات الصينية نحو الخارج ، وربطها بالبنى التحتية المحلية في المقاطعات الصينية المترامية الأطراف مع كلّ الأطراف ، التي ستكون على مسارات مبادرة الحزام والطريق[١٤]، وتتعمد الصين إلى تأدية دور التعايش السلمي لجنب المواجهات العسكرية ، والنزاعات السياسية واشاعة أنَّ التنافس يجب أن يكون تكاملياً ، وفرصة للتنمية، والتعايش بدلاً عن التهديد والسيطرة[١٥].

وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية ، وارتفاع معدل النمو في الصين إلى ظهور تحديات جديدة منها مواكبة الحاجة إلى توفير ملايين الوظائف الجديدة سنوياً تتناسب ومعدلات ارتفاع النمو السكاني ، وهجرة الايدي العاملة التي تبحث عن وظائف افضل في المدن، فضلاً عن اعتمادية الصين بشكل متزايد على المواد الخام ، التي تحتاجها لنموها، وأصبحت الصين أكبر مستورد للنحاس ، وثاني أكبر مستورد للحديد ، وثالث مستورد للألمنيوم ، وأكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة الامريكية على مستوى العالم ، وتستهلك الصين أكثر من نصف ما يستهلكه العالم من الحبوب ، وهذه التحديات تدفع بالصين إلى البحث عن حلول في الداخل والخارج [١٦]. ومما عزز من ذلك التوجه إلى أنَّ الاقتصاد الصيني تتحكم فيه حاجة وطلب السوق الاستهلاكي المحلي، كما هو الاقتصاد الامريكي ، وعكس الاقتصاد الياباني ، الذي يعتمد سوقه على التصدير، فأنَّ الاقتصاد الصيني مر بعملية

تحول قاسية من سوق اشتراكي إلى سوق هجين اشتراكي ـ حر في الوقت نفسه، وقوة الاقتصاد الصيني تمثلت بالتحول من تصدير المكننة إلى خلق أسواق هائلة لمنتجات وخدمات صينية رائجة[١٧].

وتدرك الصين أنَّ قدرة ومكانة الولايات المتحدة الامريكية هي من قدرة ومكانة الدولار عالمياً كعملة احتياطية لاقتصاديات معظم دول العالم، وعلى الرغم من وجود العجز السنوي في الميزانية الامريكية ، إلّا أنَّ هذا العجز يمول نفسه لان الدولار الذي هو خارج امريكا هو احتياطي للعملات في اصول البنوك المركزية الاجنبية[١٨]، وهذا ما تسعى إليه الصين مع الدول الواقعة على طرق وممرات مبادرة الحزام والطريق عن طريق الوصل إلى تمويل هذه الدول بالقروض الميسرة باليوان الصيني ، مما سيمكن من أن يكون اليوان هو العملة الاحتياطية للبنوك المركزية لهذه الدول ، ومن ثم تكون الصين قد ربحت في كسر هيمنة الدولار العالمية ، فضلاً عن تقديم اليوان على أنَّه عملة صعبة احتياطية عالمية.

وفي إطار الأهداف الاقتصادية للصين من المبادرة، أصبحت رؤية الصين للدول ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيتها لأمن الطاقة، والأمن القومي الصيني، بهدف تأمين إمدادات مستقرة من الطاقة، نظراً لسياسات الحكومة الصينية داخلياً، لديمومة خطط التنمية ومعدلات النمو المرتفعة للاقتصاد الصيني[١٩].

إذ يرتكز المفهوم الصيني لأمن الطاقة على ضرورة تأمين حاجات الصين من الطاقة، عبر التحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الامدادات ، وتحقيق تأمين تلك الامدادات واستقرارها، فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون احتياطي استراتيجي من النفط وصل إلى نحو (٥٠٠) مليون برميل، لتكون بذلك ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة الامريكية، التي لديها مخزون استراتيجي يقدر بنحو (٧٠٠) مليون برميل[٢٠]، أمّا على المستوى الخارجي فقد بدأت الصين بالتحرك على أكثر من مسار لتنويع احتياجاتها من الطاقة ، واعتماد أكثر من منطقة مثل دول الشرق الاوسط ، ودول آسيا الوسطى[٢١].

ومما يعزز هذا التوجه، أنَّه في عالم لم يعد فيه النفط سلعة تجارية تحقق من استثمارها عائدات كبيرة فحسب؛ بل أصبح قضية استراتيجية كبرى تتصل اتصالاً مباشراً ووثيقاً بعجلة

التطور والصراع الدولي، ومما عزز من تلك الأهمية هو ضخامة حجم الاقتصاد الصيني، الذي يُعد ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي نحو (١٣) تريليون دولار، في عام ٢٠١٨[٢٢]، وبحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية يتوقع ان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠٣٤ نحو (٢٠) تريليون دولار[٢٣].

ثانياً: الأبعاد السياسية والثقافية

إنَّ توجه الصين نحو الخارج، يأتي في إطار الدور الجديد للسياسة الخارجية الصينية ، التي ارتكزت على مفهوم " الصعود السلمي"، للصين في النظام الدولي ؛ كونها لاعباً رئيساً في التفاعلات الإقليمية والدولية، وهو ما عبر عنه الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (هوجينتاو) ونائبه رئيس الوزراء (وين جياباو) في عام ٢٠٠٤، مقترحين أن يكون مفهوم الصعود السلمي مكوناً رسمياً من مكونات سياسة الصين الخارجية[٢٤]، وعليه ، فقد انطلقت السياسة الخارجية الصينية تجاه دول العالم من مبدأ توظيف القوة الناعمة على مستوى الممارسة الفعلية، باستخدام أدوات القوة الاقتصادية بهدف تأمين إمدادات الطاقة، وفتح الأسواق لتصريف صادراتها إلى دول العالم[٢٥].

ولا شك أنَّ ما حددته الصين لنفسها من مبادئ وقيم، فضلاً عن مصالحها الاقتصادية في التعامل مع دول العالم، أخذت تنطلق من ضرورة إبداء قدر كبير من المرونة، والفاعلية والبراغماتية والواقعية السياسية في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية ، وبما يحقق السلام والتنمية[٢٦]، إذ استطاعت الصين أن تقيم علاقات مع كثير من الدول بمعزل عن قضايا الديمقراطية ، وحقوق الإنسان، والتدخل في الشؤون الداخلية، حتى أنَّ الصين في الوقت الذي تنادي فيه بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية (محدودة) فأنَّها من جانب آخر تطرح تجربتها كإنموذج أمام الدول ، لتبرهن أنَّ توفير الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي لن يقود بالضرورة إلى الديمقراطية كما تنادي به الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة[٢٧].

إنَّ من أهم دوافع الصين السياسية لمبادرة الحزام والطريق هو محاولتها ملء الفراغ الذي تركته الحرب الباردة وتراجع شعبية الولايات المتحدة عالمياً كقوة عظمى مرتكزة على قوتها العسكرية بالدرجة الأولى، على عكس الصين التي استخدمت سياسة مختلفة تعتمد على تعددية الأطراف متوجهة بشكل أساس إلى الدول الفقيرة والنامية ، لا المتقدمة ، مع الترويج

لاحترام سيادة الدول ومساعدتها وداعمة لقوة الدولة ورافضة لهيمنة القوى العظمى ، وهكذا أصبح ينظر لها بوصفها انموذجاً بديلاً للولايات المتحدة ، التي تستخدم القوة الناعمة في نشر مفاهيم التغيّر الديمقراطي في الدول النامية في القوت الذي تقوم الصين لترويج لديمقراطية النظام العالمي والديمقراطية في التعامل بين الدول[٢٨].

وسعت الصين باستخدام مبادرة الحزام والطريق ؛ لتحقيق أهداف جيوسياسية بهدف إعادة التوازن مع النفوذ الامريكي، عبر تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، ذات الأهمية الاستراتيجية بحسب نظرية ماكندر " قلب الأرض"، كونها تتمتع بحماية طبيعية في مختلف الجهات ضد التهديدات الخارجية، فضلاً عن مساحاتها الشاسعة وإمكاناتها الاقتصادية الضخمة المتمثلة بالمواد الطبيعية، وبما يجعلها تمثل عمقاً استراتيجياً للصين تستثمر مشروع الحزام والطريق فيه، وبما يوفر لها قوة اقتصادية وجغرافية، فضلاً عن الحماية الأمنية[٢٩]، إلى جانب سعي الصين إلى توظيف المبادرة عن طريق ربط خطوط تجارة النفط والسيطرة عليها بين الخليج العربي ، وشرق اسيا والمشاريع الساحلية في جنوب اسيا ، التي ستتحول في المستقبل إلى قواعد عسكرية صينة لمواجهة هيمنة الهند ، وتهديد البحرية الامريكية في منطقة المحيطين الهادي والهندي[٣٠].

وركزت المبادرة الصينية على تحقيق أهداف ثقافية ، واعلامية ؛ لتحسين صورة الصين الخارجية، إذ تعدّ صورة البلد نوعاً من أنواع الرأي العام ، التي يمكن أن تؤثر في رأي العالم في شؤون البلد ، ويحدد هذا الرأي العام الطريقة والكيفية غير المباشرة التي ينظر العالم الخارجي للبلد ، ويعامله على أساسها، إذ تعمل الصين عبر مشاريع مبادرة الحزام ، والطريق على تغيير هذه النظرة ؛ لتحسين صورتها عن طريق التأثير في رأي العام الداخلي والخارجي[٣١]، وهنا تأتي الحملات الاعلامية والدعائية ، التي تقوم بها الحكومة الصينة بشكل مدروس، ومنظم للتأثير في الرأي العام العالمي ؛ فضلاً عن الرأي العام المحلي، لتحسين صورة الصين، إلى جانب توظيف المؤسسات الثقافية ضمن المبادرة كماكنة دعائية للحكومة الصينية[٣٢].

فقد اتجهت الصين نحو بناء صورة دولية إيجابية لها، استناداً إلى مصداقية استراتيجية دولية، بهدف تحقيق نهضة الأمة الصينية، إذ يقول الحكيم الصيني (شيون تسي)، "

بالاخلاق الحميدة يستقيم الحكم، وبالمصداقية تأتي القوة "، وطبقاً لشيون، إذا أرادت الدولة التمتع بقدرة قيادية دولية معترف بها من الدول الأخرى ، فيجب على أقل تقدير أن تحظى على مصداقية استراتيجية[٣٣].

ثالثاً: الأبعاد الأمنية والعسكرية

سعت الصين عبر مبادرة الحزام والطريق إلى توسيع دورها الخارجي ، وحماية مصالحها ، وتأمين ممرات ومسالك نقل البضائع ، واستيراداتها من المواد الأولية والخام والطاقة ، التي تشكل عناصر نجاحها وتفوقها الاقتصادي، إلّا أنَّ تواجدها العسكري والأمني خارج حدودها يعبر عن توجه الصين للريادة الدولية بممارسة دورها كدولة من الدول العظمى ، من خلال ملء الفراغ ، الذي تخلفه الولايات المتحدة في العالم، من دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، التي قد تتواجد القوات الصينية عليها مؤكدة أنَّ الصين ملتزمة بالمبادئ الخمس للسلم والتعايش ، وإنَّ مبادرة الحزام والطريق يمكن أن تكون أفضل دليل هذا النوع الجديد من العلاقات بين الدول العظمى في منطقة اسيا ، والمحيط الهادئ، وإنَّ دبلوماسية الصين هذه تركز على التوسع اللوجستي السريع في نقل المعلومات والاستخبارات والمهارات، فضلاً عن الوصول إلى الأسواق والاستثمار في البنى التحتية المدنية ، التي لا تستطيع الولايات المتحدة موازاتها من الاستثمار والمجازفة من رأس مال ولا سيما في الدول غير المستقرة أمنياً والمحفوفة بالمخاطر[٣٤].

وتهدف الصين إلى استخدام الشركات الأمنية الصينية خارج حدودها لحماية الشركات والمؤسسات الصينية التي تقوم بإنشائها في الدول المنضوية في مبادرة الحزام والطريق، ومن ثمّ إقامة القواعد العسكرية ، وهو ما يعكس أهداف الصين ودوافعها، التي تعمل عليها بهدوء ؛ ليكون لها تواجد العسكري بحكم أنَّ الصين تطمح في ممارس دورها العالمي بوصفها قوة كبرى، وأنَّ هذا التواجد العسكري ، والحضور الأمني له مسوغاته وذلك بمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية خارج البحر الإقليمي للدول ، وتحديداً أمام سواحل القرن الافريقي، وجنوب شرق اسيا أمام ماليزيا واندونيسيا، التي تعرقل سير مسالك التجارة البحرية ، التي تعتمدها الصين كثيراً لتمرير بضائعها للتصدير[٣٥]، فضلاً عن حماية المشاريع والمنشآت الصينة في الخارج، لا سيما وأنَّ الشركات الصينية المملوكة للدول تعمل بنظام تعظيم الأرباح باستقدام العمالة والمواد والمعدات الصينية إلى الدول ، التي تنفذ فيها المشاريع ، التي يصاحبها في

الغالب توترات ، ومشاعر استياء ، وعدم ثقة بين الشركات الصينية ، والسكان المحليين ، التي قد تؤدي إلى اعتداءات على المنشآت والعمالة الصينية، إلى جانب رغبة الصين في التصدي لظاهرة النزاعات المسلحة، إذ تعمل الشركات الصينية والعمالة الصينية ضمن مبادرة الحزام ، والطريق حول العالم في مناطق غير مستقرة أمنياً ، وتحديداً في الدول النامية مع محدودية سيطرة الحكومات المحلية على هذه النزاعات، ولحماية مصالحها تقوم الصين بالاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة الصينية ، وقد تقوم بتدريب الحكومات المحلية أو تجهيزها بالأسلحة والأعتدة أيضاً، إذ أظهر مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٠ ، الذي ينشره معهد الاقتصاد والسلام في استراليا، أنَّ معظم الدول ، التي تعاني من أعلى نسبة أعمال إرهابية تقع في الدول ، التي تمرّ من خلالها طرق ومسالك مبادرة الحزام والطريق[٣٦]، وتخشى الصين من أن تعكر هذه الحوادث الإرهابية صفو التجارة الصينية ، وتعرقل وصول إمدادات المواد الأولية ، أو استبعاد دول من خريطة المبادرة الصينية؛ بسبب صعوبة الوصول لها ، أو ارتفاع تكاليف التامين ضد هكذا أعمال.

المبحث الثالث: تأثير مبادرة الحزام والطريق في مكانة الصين الدولية

في إطار نظرية " تحول القوة " صنف (أورغانسكي) الدول في تفاعلاتها في السياسة العالمية بشكل هرمي على وفق إمكانيات القوة المتوفرة لديها، والصراع الأكبر في هذه الهرمية هو بين القوى المسيطرة التي تملك إمكانات الهيمنة وقابلية التصرف على وفق إرادتها الوطنية، ولا تخضع لإملاءات خارجية، ولها إمكانية التحرك خارج أراضيها ؛ لإحداث تغيّرات جوهرية في جيوبوليتيكية العلاقات الدولية، مع امتلاكها القدرة على تحمل التكاليف المترتبة عن هذا التحرك ، ووفقاً لهذا التصور، فأنَّ الصين تمتلك قدرات كبيرة ، ولكنها غير كافية للقيام بدور المهيمن، وتؤثر في حيز ضيق، ولم تظهر بعد قدراتها في الساحة الدولية ، وتأثيرها الأكبر هو في مجالها الحيوي المباشر، ولكنها تملك الإرادة التي ترشحها أن تكون منافساً محتملاً للقوى المهيمنة في النظام الدولي مستقبلاً، ولكن ذلك لن يكون إلّا في وجود تكافؤ للقوة وشعورها بعدم الرضا عن ترتيبات النظام الدولي[٣٧].

وفي هذا السياق، اعتمدت الدبلوماسية الصينية مبدأ الواقعية والبراغماتية، في سياستها الخارجية بهدف تأمين إمدادات الطاقة، فضلاً عن توجه الصين جيوسياسياً تجاه المناطق الداخلية في القارة، ولا سيما في آسيا الوسطى واوروبا، وبما يعزز من قدرة الصين على

استثمار فوائضها المالية ، وتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي؛ لتكون قوة عظمى ذات مسؤولية تتلاءم مع الوضع الجديد.

وقد أثرت مبادرة الحزام والطريق ؛ كونها الوسيلة لربط مناطق العالم تجارياً، في طبيعة السياسة الصينية الداخلية، والدبلوماسية الخارجية، وهذا الأمر يعزز من مكانة الصين في التفاعلات الإقليمية والدولية ، ولتكريس هيمنتها ونفوذها الإقليمي الذي لا يقبل المساومة عليه، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والأمني، إذ تنظر الصين إلى دول آسيا بحسب النظرية الواقعية الهجومية، التي تفسر الصعود الصيني على افتراض " إذا استمر الاقتصاد الصيني بالنمو، فأنَّها ستسعى للسيطرة على جزء كبير من آسيا، بالطريقة نفسها التي سيطرت بها الولايات المتحدة الامريكية على النصف الغربي من العالم"[٣٨].

إنَّ النظر إلى طبيعة مبادرة الحزام والطريق الصينية، وأهدافها المعلنة وغير المعلنة، يوضح أنَّ هذه المبادرة هي إحدى أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها الصين في إطار سياستها الخارجية ؛ بهدف تعزيز نفوذها سواء في جوارها الإقليمي، أم على المستوى الدولي، فعلى الرغم من أنَّ المبادرة هي مشروع اقتصادي ـ تجاري، ويمثل نوعاً جديداً من العولمة ، إلّا أنَّ لهذا المشروع العملاق تداعيات سياسية واقتصادية ، وثقافية تتضح مع التقدم في المشاريع المبرمجة ، وتفاعل الدول معها.

وقد أدركت الصين أنَّ تعزيز مكانتها الدولية، والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي ، والتفاعل مع الأحداث الدولية، والاضطلاع بدور مؤثر في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين، يستدعي المزيد من التعاون مع الدول الداخلة ضمن المبادرة، وعلى الصين أن تعمل على زيادة مقبولية الفهم العالمي لنواياها بشأن الأعراف الدولية في التنمية ، والتعاون ، ودعم الاستقرار والسلم الدوليين ، وانتهاجها مبدأ سياسة الكل رابح (سياسة رابح – رابح)، بدلاً عن سياسة الربح والخسارة (السياسة الصفرية) في التعاملات الدولية، ولإقناع الرأي العام العالمي أنَّ الصين تنطلق من روح طريق الحرير القديم المبني على الثقة المتبادلة والمساواة ، انطلاقاً من أهمية توظيف أدوات القوة الناعمة[٣٩].

وفي هذا الإطار، طرحت الصين تصوراتها لمبادرة الحزام والطريق، بأنَّها إحدى استراتيجيات تعزيز المكانة الدولية لها إقليميا ودولياً، انطلاقاً من أنَّ النموذج الصيني في

التعاون والشراكة يختلف عن النموذج الغربي المعتمد على ثقافة الهيمنة ، والتدخل في الشؤون الداخلية والموروث التاريخي للاستعمار الغربي، وأنَّ المشاريع الصينية تستهدف الاستثمار في القطاعات الأكثر أهمية ، التي تفتقدها هذه الدول، وإنَّ الاحتياطي العظيم للصين ويقدر بأكثر من أربعة تليون دولار يجعل الصين لها القدرة وسرعة الاستجابة في تنفيذ المشاريع في الدول الأطراف في المبادرة[٤٠]، على الرغم من الانتقادات الموجهة لها، وعلى الرغم من أنَّ القروض المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين تسيطر عليهما الولايات المتحدة أكثر سخاء من القروض الصينية المقدمة لإنشاء مشاريع مبادرة الحزام والطريق، إلّا أنَّ كثيراً من الدول تفضل القروض الصينية ؛ لإنَّها لا تتطلب إجراء تعديلات على الممارسات الحكومية ، ولا يوجد في بنودها شروط لتقيد أماكن استخدام القروض الممنوحة[٤١].

ولا شك فأنَّ تحولات النظام الدولي اتاحت مجموعة فرص مكنت الصين من الصعود ؛ لتصبح ثاني أكبر دولة في السياسة العالمية، وحاولت الصين أن تضفي على علاقاتها الثنائية بأنّها علاقات شراكة وتعاون ، وليست علاقات تنافس وعداء ، وهذه العلاقات الثنائية تعود بالربح للجميع ، على عكس النظرة الامريكية التي ترى أنَّ صعود الصين هيمنة وتنافس للاستحواذ على الموارد والسيطرة على الأسواق، ومن ثمّ فرض سياساتها على الدول المستفيدة من التسهيلات والمساعدات، ومن هذا المنطلق سعت الصين إلى إعادة التوازن في النظام الدولي، عبر انتقادها للأبعاد العسكرية في السياسة الامريكية، والنشاط الدبلوماسي الامريكي الموجه لدعم الحلفاء ، الذين ليسوا على توافق مع الصين[٤٢]، إذ عملت الولايات المتحدة الامريكية على تطوير سياسات لاحتواء الصين ؛ لأنّها خصم استراتيجي، وضرورة حث حلفائها للتقليل من الاعتماد على المنتجات والخدمات الصينية ، ويرى كثير من المراقبين أنَّ هذا التنافس قد يؤدي إلى كوارث في الاقتصاديات العالمية ؛ بسبب امكانية نشوب حروب تجارية قد تتطلب من الدول ولا سيما النامية اصطفاف واختيار أحد الخصمين حليفاً أمام الخصم الآخر[٤٣].

فالصين تنظر للمبادرة على أنَّها ستسهم في تعزيز نفوذها تدريجياً في آسيا، وأن تحل محل الولايات المتحدة على المدى القريب ، وستحاول أن تحلّ محلها بوصفها قوة مسيطرة عظمى على المدى المتوسط، على الرغم من بعض المراقبين يشكك في امكانية امتلاك

الصين للقدرة والامكانية لتحقيق هذه السيطرة ، إذ أنَّ تحقيق الصين لهذه المكانة قد تكون له ردود فعل إقليمية ودولية، ربما ينتج عنها بناء تحالفات تعمل على إضعاف الصين ، وتحجيمها ، ومع ذلك فأنَّه لا يمكن استبعاد أن تكون الصين منافساً يتحدى الولايات المتحدة في التفاعلات الإقليمية والدولية[٤٤].

إنَّ السياسة الصينية التي تتسم بالشمولية في اتساعها جغرافياً ، والسعي لتكريس حالة من عدم التوازن الغالبة في معظم تلك العلاقات لمصلحتها، تستخدم المصالح الاقتصادية كأداة لدعم إدارة الصراعات في الأقاليم ، التي تسعى للانتشار فيها ؛ لترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل ، والسعي إلى تقليص الفجوة بينها ، وبين الولايات المتحدة تدريجياً ؛ لتصل إلى أكبر اقتصاد في العالم[٤٥] عبر استراتيجية تمتد من آسيا لافريقيا وامريكا اللاتينية عبر طرق برية ، وبحرية ، ما يدعم قدراتها الجيوسياسية ، وليس الاقتصادية فحسب، ليمنحها نفوذاً في ظل عدم وجود مشاريع مقابلة لمواجهة التوسع المتوقع في النفوذ الصيني[٤٦]

يمكن القول إنَّ لمبادرة الحزام والطريق التأثير الكبير في مكانة الصين في شؤون تفاعلات البيئة الدولية، ومن ثم انعكاسها على دورها في معادلة التنافس الإقليمي، انطلاقاً من هدف المبادرة في إنشاء شبكة من الطرق البرية ، والممرات البحرية، فضلاً عن خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، وبما يواكب مستجدات القرن الحادي والعشرين ، وهو ما يربط الصين بالعالم الخارجي بداية من مناطق شرق وجنوب ووسط آسيا بمناطق غرب آسيا إلى قارة أوروبا، مروراً بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومما يعزز من نفوذ الصين الإقليمي والدولي، كونها دولة لها من القدرات والإمكانات بما يؤهلها لممارسة الدور المؤثر في النظام الدولي مستقبلاً.

الخاتمة

يُعد صعود الصين بوصفها قوة مؤثرة في النظام الدولي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، من الموضوعات الجيوسياسية الدولية الهامة في عالمنا المُعاصر؛ نظراً لحيازتها على قدرات هائلة ، ولاسيما القوة الاقتصادية الكبيرة، وهذا الأمر مكّنها من انتهاج استراتيجيات اقتصادية في إقامة مشاريع كبيرة عالمية، تهدف إلى تعظيم قدراتها الاقتصادية والسياسية، وتُعد مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين إحدى العناصر الأساسية المعززة للنفوذ الصيني، إذ تسعى الصين من استثماراتها الضخمة عبر العالم إلى توسيع دائرة نفوذها ، وتقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الغربي، وبما يساعد على تمدد هذا النفوذ إلى مناطق واسعة من العالم في آسيا وأفريقيا أوروبا، ويبدو أنَّ هذه المبادرة ستحدد ملامح جديدة لتوازنات القوى في النظام الدولي، وبذلك شكل مشروع " الحزام والطريق" أحد أهم منطلقات السياسة الخارجية الصينية، الذي تسعى من خلاله إلى محاكاة الاستراتيجية الاقتصادية خارج حدودها.

إنَّ النظام الدولي ليس ثابتاً ؛ وإنّما هو نظام قابل للتغير المستمر في ظل عمليات التبدل والتحوّل لمفردات القوة ، التي تحصل عليها الدول في البيئة الاستراتيجية العالمية ، والقوى التي تسعى للصدارة والتبوء عالمية تحاول بشتى الاستراتيجيات إلى توسيع مجالها الحيوي ؛ لتخفيف الضغط عنها ، وتشتيت الانتباه والتحوط استراتيجياً، وهو ما تسعى إليه الصين عبر الامتداد إلى منطقة الشرق الاوسط ، وفقاً لاستراتيجية الحزام والطريق ، التي تحاول عبرها تأسيس امبراطورية عالمية ؛ لتكون طرفاً فاعلاً في صياغته.

فالحزام والطريق رؤية استراتيجية صينية للتعامل مع مجموعة من التحولات ، والتحديات والفرص ، التي تواجهها الدولة الصينية في المرحلة الراهنة في تطور الاقتصاد العالمي ، والعولمة الاقتصادية وتطور موازين القوى ، وهي عملية تحوّل في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية التي التزمت به منذ قيامها ، وكان موضع انتقاد من قبل الولايات المتحدة، ولكن هذا لا يعني زيادة التوافق الصيني الامريكي ؛ فالأمر لا يتعلق بنشر الديمقراطية ، أو احترام حقوق الإنسان ؛ وإنّما يتعلق ببناء مناطق نفوذ عالمية وحمايتها، في ظل الدعم الذي تتلقاه من قبل دول المراجعة لقواعد النظام الدولي ، بما يتيح بناء شراكات تفاعلية إقليمية ،

وغير إقليمية بعيداً عن الهيمنة الامريكية المناهضة للصعود الصيني على وفق نظرية التحوّط الاستراتيجي ، وتأسيس نمط امبراطوري توسعي ؛ ليعزز نفوذها عالمياً، فضلاً عن مواجهة آليات النظام الدولي القائم عبر اعتماد نظام دفع استحقاقات التجارة الصينية مع دول المنطقة بالعملات المحلية اليوان بديلاً عن الدولار، واعتماد مفهوم البترو يوان بديلاً عن البترو دولار.

ومما تقدم، يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات حول موضوع الدراسة، وهي:

١. تمثل مبادرة الحزام والطريق رؤية استراتيجية صينية للتعامل مع مجموعة من التحولات والتحديات ، والفرص التي تواجهها الدولة الصينية في المرحلة الراهنة في تطور الاقتصاد العالمي والعولمة الاقتصادية ، وتطور موازين القوى.
٢. إنَّ النظام العالمي الحالي يتمتع بمميزات ، أدت إلى صعود الصين ؛ لتصبح قوة كبرى ودولة مؤثرة في السياسة العالمية، إذ تحاول الصين أن تضفي على علاقاتها مع دول العالم بأنَّها علاقات شراكة ، وتعاون ، وليست علاقات تنافس وعداء، وهذه العلاقات تعود بالربح للجميع على عكس النظرة الامريكية ، التي تحاول فرض سياساتها على الدول المستفيدة الأخرى ، ولا سيما عبر التسهيلات والمساعدات الاقتصادية.
٣. تنطلق مبادرة الحزام والطريق من رؤية الصين للتحولات العالمية، بأنَّها تمثل فرصة لإدامة التواصل بين الصين وشعوب العالم ، عن طريق توظيف قوتها الناعمة، عبر مشروعات التنمية ، والبنى التحتية والشراكات الاقتصادية.
٤. تسخر الصين امكانيتها لتعزيز صورتها ونفوذها على أنَّها قوة سلمية صاعدة عبر التضامن مع دول العالم الثالث ، وبديل للاستعمار والامبريالية وسياسات القوى العظمى عبر نموذجها البديل للتنمية المتمثل بالمبادرة من خلال انتقائية قراءة تاريخ الاستعمار الغربي .
٥. تسعى الصين إلى تأدية دور التعايش السلمي بين الشعوب والدول؛ لتجنب المواجهات العسكرية والنزاعات السياسية، واعتماد التنافس واشاعته بأن يكون تكاملياً وفرصة للتنمية ، والتعايش بدلاً عن التهديد ، والسيطرة والتأكيد أنَّ

صعود الصين لا يمثل هيمنة وتنافساً للاستحواذ على الموارد ، والسيطرة على الأسواق.

٦. تسعى الصين بمبادرة الحزام والطريق إلى زيادة مقبولية الفهم العالمي لنواياها بشأن الأعراف الدولية في التنمية ، والتعاون ، ودعم الاستقرار ، والسلم الدوليين وانتهاجها مبدأ سياسة الكل رابح (سياسة رابح – رابح) بدلاً عن سياسة الربح والخسارة (السياسة الصفرية) في التعاملات الدولية، ولإقناع الرأي العام العالمي أنَّ الصين تنطلق من روح طريق الحرير القديم المبني على الثقة المتبادلة والمساواة.

٧. سيكون لمبادرة الحزام والطريق الدور الأساس في تعزيز مكانة الصين وتأكيد حضورها في سياسات التنافس الإقليمي والدولي في المستقبل عبر توظيف آليات تختلف عن الآليات التي تستخدمها القوى الأخرى ، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية، انطلاقاً من أهمية الأبعاد الاقتصادية في المبادرة، وفي مقدمتها تأسيس شراكات اقتصادية ودبلوماسية مع دول المنطقة، وعدم الانخراط في النزاعات والقضايا الهامة في شؤون التفاعلات الإقليمية، والاقتصار بالدعوة للجوء إلى الأمم المتحدة في ذلك.

المصادر والمراجع

[١] د. شناز بن قانه، الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، في: مجموعة باحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، الطبعة الاولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩، ص ١٠٣.

[٢] د. زينب عبد الله، الاطار المفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية، في: مجموعة باحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، الطبعة الاولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩، ص٥.

[٣] Nicholas Rosellini, The Belt and Road Initiative: A New Means to Transformative Global Governance Towards Sustainable Development, UNDP Press New York, 2018, P.49.

[٤] باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين: بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية غنموذجاً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٧، ٢٠١٦/ ص ١٩٢.

[٥] هند زياد نافع، أبعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور" مبادرة الحزام والطريق" تجاه دول منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٠٢٠، ص ٥٤.

[٦] ليو خاي تشوان، مبادرة "الحزام والطريق": التحديات الأمنية والخيارات الصينية، في كتاب: الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، تحرير: جانغ يون لينغ، ترجمة: آية محمد الغازي، الطبعة الاولى، صفصافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٤٣٥.

[٧] وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعامل، ترجمة: رشا كمال، القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ص ٢٦ ــ ٢٧.

[٨] محمد حمشي، العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني، مجلة دراسات الشرق الاوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد (٨٨)، صيف ٢٠١٧، ص ٥٥.

[٩] رضوان جمول، الاقتصاد السياسي للصين الحديثة: قراءة في مبادرة الحزام والطريق آفاقها المستقبلية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠١٦، ص٥٨.

[١٠] كلمة الرئيس الصيني في البرلمان الاندونيسي في ٣ تشرين الأول عام ٢٠١٣، موقع رابطة دول جنوب شرق اسيا (آسيان)، على الرابط: www.asean-china-center.org

[١١] محمد حمشي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

[١٢] لو وي، طريق الحرير القديم والجديد، الطبعة الأولى، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨، ص٦٩.

[١٣] د. هالة المحلى سلطان، سياسة الصين تجاه حفظ السلام: منظور الهوية الوطنية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، السنة (٥٧)، العدد (٢٢٣)، يناير ٢٠٢١، ص ١٨.

[١٤] عمرو عمار، نهاية القرن الامريكي وبداية القرن الاوراسي: الحزام الاقتصادي وطريق الحرير، الطبعة الاولى، مصر، دار سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص٢٨٧.

[١٥] المصدر نفسه، ص٣٧٤.

[١٦] فوزي درويش، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر، الطبعة الاولى، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٤، ص١٠٧.

[١٧] ن. مارك لام: جون ل قراهام: ترجمة نورالدائم عبدالله، الصين الان، الطبعة الاولى، مكتبة العبيكان، ٢٠١٢، ص٩٣.

[١٨] أنطوان برونيه وجون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية، ترجمة عادل عبدالعزيز احمد، الطبعة الاولى، المركز القومي للترجمة، مصر، ٢٠١٦، ص٢٣٠.

[١٩] د. وجيه احمد عبد الكريم، دور العوامل السياسية في تعزيز العلاقات الصينية الخليجية، على الرابط: http://chinaasia-rc.org/index.php?d=15&id=256

[٢٠] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، ص ٥٤. وللمزيد حول أمن الطاقة الصيني، ينظر: د. عبد القادر دندن، استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٩٦)، أبريل ٢٠١٤، ص١٥٢.

[٢١] محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الادوار والاستراتيجيات، الطبعة الاولى، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص ص ٥٩ ـ ٦٠. وينظر: مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ٢٤٤.

[٢٢] د. صدفة محمود محمد، شرنقة التوازن: هل يتجاوز البناء العسكري الهندي الهواجس الاقليمية؟، تحولات استراتيجية (ملحق) ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٢١٧)، يوليو ٢٠١٩، ص ١٧.

[٢٣] يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الطبعة الاولى، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ٦٦.

[٢٤] بحري سفيان، تحول موازين القوى في آسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٦٦.

[٢٥] غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وامريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟، تعريب: اسماعيل بهاد الدين سليمان، الطبعة الاولى، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠١٨، ص ٦٢.

[٢٦] د. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا: العلاقات الصينية ـ السودانية نموذجاً (٢٠٠٠ ــ ٢٠١٠)، الطبعة الاولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص١١٣.

[٢٧] جون ثورنتون وآخرون، الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه " الدول المارقة "، الطبعة الاولى، سلسلة دراسات عالمية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٧٨)، ٢٠٠٩، ص ٣٣.

لا شك فان القاعدة العامة لتحرك الصين عالمياً تتمثل بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي تم اعلانها في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، والتي تتمثل بالاحـــترام المتـــبادل لسيادة ووحـــدة الاراضـــي، وعـــدم التدخـــل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، فضلاً عن المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. ينظر بذلك: د. محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي.. قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٧٣)، يوليو ٢٠٠٨، ص٢٥.

[٢٨] مارتن جاك، ترجمة فاطمة نصر، حينما تحكم الصين: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، دار بنغوين للنشر، نيويورك، ٢٠٠٩، ص ٣٩٤.

[٢٩] اميرة احمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية ـ الاهداف ـ المكاسب، في: مجموعة باحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، الطبعة الاولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩، ص ٨٠.

[٣٠] Thanasis Karlis, The Belt and Road Initiative: A Geopolitical Analysis, IAME Conference 2019, June 25th – 28th Athens, Greece Paper ID 81, P9.

[٣١] Yu Cheng and others, The Belt & Road Initiative In The Global Arena: Chinese and European Perspectives, Palgrave Macmillan Press, First Edition, Singapore, 2018, P5.

[٣٢] Jeanne Boden, Chinese Propaganda Seducing the World, Joint Book Services B.V., First Edition, 2019, P169.

[٣٣] لي يونغ تشي ويوان تشنغ تشينغ، دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، في كتاب: الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، تحرير: جانغ يون لينغ، ترجمة: آية محمد الغازي، الطبعة الاولى، صفصافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٩٥.

[٣٤] واثق علي الموسوي، مبادرة الحزام والطريق: بين المفهوم والسياسة، الجزء الاول، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص٢٣٣.

[٣٥] Timothy R. Heath, China's Pursiy of Overseas Security, RAND Corporation, Santa Monica, USA, 2018, P15.

[٣٦] Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism, Institute for Economics & Peace. Sydney, November 2020. www. visionofhumanity.org

[٣٧] د. ويكن فازية، مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات، في: مجموعة باحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، الطبعة الاولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩، ص ١٢٤.

[٣٨] هند زياد نافع، أبعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور" مبادرة الحزام والطري" تجاه دول منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

[٣٩] Yu Cheng and others, The Belt & Road Initiative In The Global Arena: Chinese and European Perspectives, Palgrave Macmillan Press, First Edition, Singapore, 2018, P55.

[٤٠] احمد السيد النجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، دار ابن رشد، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٧، ص٩٧.

[٤١] Alec Monnie, Strategic Implications for the United States of the Belt and Road Initative in Africa, Independent Study Progect Collection 3127, 2019, P10. https://digitalcollections.sit.edu/isp_collection/3127

[٤٢] سالي نبيل الشعراوي، العلاقات الصينية الامريكية وأثرالتحول في النظام الدولي، العربي للشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٩٢.

[٤٣] جين ليانغجيانغ، مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الاوسط في زمن من الاضطراب السياسي، مطبوعات مركز بروكنجز الدوحة، ٢٠١٩، ص٦.

[٤٤] جوزيف س. ناي، مفارقات القوة الامريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣، ص٦٠.

[٤٥] نيللي كمال الامير، القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ممركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد٢٠٧، ٢٠١٧، ص٣٥.

[٤٦] وحيد عبدالمجيد، حدود الصراع الامريكي – الصيني ومستقبله، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٨، ٢٠١٩، ص١٣٧.